

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/١٦٢٠

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود

وعضوية القاضيين السيدين

بسام العتوم ، فوزي العمري

المميزة : شركة التبغ والسجائر الاردنيه م٠م / وكيلها المحامي طالب

عمر .

المميز ضده : نجاتي احمد النابلسي / وكيلته المحاميه زينا النابلسي .

بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة

استئناف حقوق عمان رقم ٢٠٠٠/٢٦٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٧ والقاضي ببرد

الإستئناف شكلاً .

وتتلخص اسباب التمييز بسببين هما :

٠١ أخطأت محكمة الإستئناف ببرد الدعوى شكلاً حيث ان الحكم صدر

وجاهياً .

٠٢ ان القانون الواجب تطبيقه هو قانون اصول المحاكمات المدنيه وليس

قانون العمل .

وطلب وكيل المميزه قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز مع الرسوم

والمصاريف واتعاب المحاماه .

القرار

بعد التدقيق والمداولة تبين أن محكمة صلح حقوق عمان اصدرت قرارها في الدعوى رقم ٩٨/٥٣٦٣ بمواجهة المدعى عليها (المميزه) بتاريخ ٩٩/١٢/٢٦ حيث طعن به استئنافاً بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥، وحيث أن القرار المطعون به قد صدر في قضيه عماليه، وحيث أن الطعن بالقرارات الصادره عن محاكم الصلح في القضايا العماليه استئنافاً يجب أن يتم خلال عشرة ايام من تاريخ تفهيم القرار إذا كان وجاهياً وذلك عملاً بالماده ١٣٧/ب من قانون العمل ، وحيث أن مهل الطعن الوارده في قوانين خاصه هي التي يجب اعمالها وليس مهل الطعن الوارده في قانون اصول المحاكمات المدنيه وذلك أعمالاً لقرار الهيئه العامه رقم ٩٦/١٢٩٤ تاريخ ٩٦/٩/١٧ ، وحيث ان الطعن المقدم الى محكمة الإستئناف بقرار محكمة الصلح قد قدم بعد فوات المهله المحدده بالماده ١٣٧/ب من قانون العمل فإن ما انتهت اليه محكمة الإستئناف برد الإستئناف شكلاً هو في محله أسباب الطعن لا ترد على قرارها فنقرر رد التمييز موضوعاً وتصديق القرار واعادة الاوراق الى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ربيع ثاني سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٧/٢٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

ن/ع